محضر الاجتماع الثالث

للجنةالرقابة البيئية للمنظمة العربية

للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأرابوساي"

المنعقد بالجمهورية التونسية

خلال الفترة 28 - 31 يناير 2019

عقد ت لجنة الرقابة البيئية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها الثالث(2019/3) بالجمهورية التونسية خلال الفترة 28- 31 يناير 2019.

بحضور الأجهزة الأعضاء في اللجنة:

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة	
- **السيد/ عادل حسين الكوت**	مدير (رئيس لجنة الرقابة البيئية)
الجمهورية التونسية/ دائرة المحاسبات	
- **السيدة/ شريفة قويدر**	(قاضية - رئيسة غرفة)
المملكة الأردنية الهاشمية/ ديوان المحاسبة	
- **السيد/ ماهر القيسي**	(مهندس رئيسي)
- **السيد/ حسّان أبو هلالة**	رئيس مراقبة
جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي	
- **السيد/ رافل ياسين خضر**	مدير عام
- **السيد/ عامر عبد الصاحب عنتيك**	رئيس مهندسين زراعيين أقدم
سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	
- **الفاضل/ بدر بن راشد بن سيف الذهلي**	مدير دائرة الرقابة على قطاع الشؤون المالية والاقتصادية والبنية الأساسية
- **الفاضل/ ذهل ن ناصر بن محمد النبهاني**	مدير دائرة الرقابة على قطاع البنية الأساسية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية / محكمة المحاسبات	
- **السيد/ اللا ولد محمد عمر**	أمين عام المحكمة
جمهورية مصر / الجهاز المركزي للمحاسبات	
- **السيد/ د. أسامة طفى السيد مطر**	وكيل وزارة
- **السيد/ د. محمد السيد أبو زيد**	مدير عام
الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة	
- **السيد/ فيصل حسين ماني**	ممثل الأمانة

وتعذّر حضور عضو الجهاز المركزي للرقابة اليمني بسبب الظروف التي تمرّ بها الجمهورية اليمنية، كما تغيب عن الاجتماع العضو من ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.

اليوم الأول: الإثنين 28 يناير 2019

تولّى السيد/ نور الدين الزوالي وكيل الرئيس الأول لدائرة المحاسبات التونسية، افتتاح اللقاء معربا عن سعادة الجمهورية التونسية باستضافة الاجتماع الثالث للجنة الرقابة البيئية بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) ورحّب بأعضاء اللجنة وتمنى لهم إقامة طيبة، بعد أن أشاد بجهود ونشاط اللجنة ودورها البارز في تقاسم المعرفة وتبادل الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة البيئية.

بعد ذلك تدخل السيد/ عادل الكوت (رئيس لجنة الرقابة البيئية) وعبر عن سعادته بتواجده وكافة أعضاء اللجنة بأرض تونس معربا عن شكره لمعالي الأمين العام للمنظمة على تفضله باستضافة الاجتماع.

وبعد الانتهاء من المراسم الافتتاحية باشرت اللجنة أعمالها وفق البنود الواردة بجدول الأعمال.

البند أولا: عرض وإقرار مشروع جدول الأعمال:

1/1: استعرض السيد/ عادل الكوت (رئيس لجنة الرقابة البيئية) مشروع جدول الأعمال، وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم أية مقترحات أو تعديلات يرونها عليه، واقترحت الأمانة العامة إضافة بند يتعلق بعرض التقرير الإقليمي حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتم الاتفاق على إدراج ذلك ضمن البند التاسع الخاص بما يستجدّ من أعمال كما تمّ إعادة ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال حيث أصبح يشتمل على 11 بندا وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقا للتالي:

1. عرض وإقرار مشروع جدول الأعمال.
2. عرض تقارير حول تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بمكافحة التصحر.
3. عرض الإطار العام للتقرير السنوي للجنة الرقابة البيئية.
   - 3-1 مقترح برنامج العمل للسنوات 2018-2020 والبرنامج السنوي لعمل اللجنة 2019.
   - 3-2 الموقف من البرامج التدريبية.
   - 3-3 الطاقة - التوصيات الصادرة عن اللقاء التدريبي

4. مناقشة ندو حول "إجراءات المراجعة المشتركة التعاونية المعيار 5140" واقتراح مهمة رقابة تعاونية في مجالات البيئة من خطة التنمية المستدامة 2030.
5. عرض مشاركة اللجنة في أعمال مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة.
6. زيارة ميدانية لموقع بيئي او منشأة بيئية.
7. عرض تقديمي عن تجارب أعضاء اللجنة في التدقيق البيئي لموضوع من خارج خطة عمل اللجنة.
8. موقف تطوير الصفحة الالكترونية للجنة ضمن موقع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
9. ما يستجد من أعمال: عرض التقرير الإقليمي حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
10. تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم.
11. التصديق على محضر الاجتماع.

البند ثانيا: عرض تقارير حول كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بمكافحة التصحر

2-1. تولّى السيد/ عامر عبد الصاحب عنتيك ممثل الجهاز العراقي تقديم عرض حول تقرير تعلّق بتقويم أداء برنامج معالجة ظاهرة التصحر وتأثير العواصف الرملية والغبار في عموم جمهورية العراق بيّن فيه الجهات التي شملتها أعمال التدقيق وأهداف عملية التقويم والآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية لظاهرة التصحر، وأسبابها والسياسات المعتمدة للحدّ منها. كما تناول في الجزء الثاني من العرض منهجية عملية التقويم ومحاور ومعايير التدقيق وأهم النتائج التي تمّ التوصل لها والتوصيات المقترحة بشأنها.

2-2. استعرض الفاضل/ بدر الذهلي مشكلة التصحر سلطنة عمان كمشكلة بيئية مؤثرة حيث طبقاً للدراسات المعنية، فإنّ السلطنة تتاثر بالتصحر بدرجة فوق المتوسط فيما يعادل 96 % من مساحتها. وبيّن أنّ أسباب التصحر راجعة أساسا إلى قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والهبوب الشديد للرياح وندرة المياه والرعي الجائر.
وأشار إلى الجهود المبذولة لمكافحة التصحر من خلال تنفيذ عدد من البرامج ، ذكر منها مشروع تقنية تجميع مياه الضباب بولاية صلالة، ومشروع استخدام نظام النماذج والمحاكاة، والذي يهدف إلى إيجاد العلاقة التبادلية فيما بين الطقس والمحيط الحيوي للاستقطاب المناخي المطير.

2-3. استعرض المهندس/ ماهر القيسي تجربة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية في إنجاز تقييم أولي لواقع التصحر في الأردن قدم فيه مفهوم التصحر ودرجاته والعوامل المساهمة في حدوثه وأهم الإجراءات المتبعة للحدّ منه، مستعرضا أهمّ الاستراتيجيات التي تم إقرارها في مجال الجفاف والمياة في الأردن وكذلك أهمّ التوصيات التي انتهى إليها التقرير.

2-4. قدّم الدكتور/ محمد أبو زيد تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات جمهورية مصر العربية في مكافحة مشكلة التصحر، حيث تولّى تقديم مفهوم وماهية التصحر والموقف العالمى من التصحر، وتقييم حالة التصحر في مصر، وأسباب ومؤشرات التصحر، ومظاهر التصحر ومخاطره، ونتائج مشكلة التصحر، وحالات ودرجات التصحر، وطرق مكافحة وعلاج مشكلة التصحر والحد من آثارها.

2-5. قام السيد/ اللا ولد محمد عمر بتقديم عرض حدّد فيه مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة والرقابة البيئية ومعاييرها وأساليبها ثمّ خلص إلى مشكلة التصحر بموريتانيا ناتج أساسا عن الجفاف والرعي الجائر وقطع الأشجار، وعدم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للعديد من المشروعات التنموية والاقتصادية، وعدم التفعيل الكامل للتشريعات والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. ثمّ استعرض بعض الحالات العملية من تجربة محكمة الحسابات في مجال رقابة أنشطة مكافحة التصحر وحماية الغابات كنموذج على جهود جهازه في مجال الرقابة البيئية. مشيرا إلى أنّه يمكن ملاحظة نوعين من أسباب التصحر في موريتانيا: العوامل الطبيعية والعوامل البشرية، وأنّ آثار التصحر تتمثل خاصة في تدهور المصادر الغابية والتربة والتنوع البيولوجي والغطاء النباتي والحياة البرية والظروف المعيشية.
وقد شملت مهمة الرقابة مجموعة من المشاريع المخصصة لمكافحة التصحر من أبرزها مشروع مكافحة زحف الرمال ومشروع الحزام الأخضر بنواكشوط ومشروع الحزام الأخضر بمدينة كيهيدي.

2-6. تولّت السيدة/ شريفة قويدر عرض تقرير لدائرة المحاسبات التونسية حول التصحر وتدهور الأراضي بيّنت من خلاله ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي وخاصة الزراعية والتأثير السلبي لذلك على حياة الإنسان إذ يؤدي إلى تدني إنتاجية هذه الأراضي مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي وجودة الحياة. وأوضحت أنّ في تونس تؤثر هذه الظاهرة على 75 % من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور.

واستعرضت وسائل مكافحة التصحر من خلال تقديم الإطار العام لمقاومته بدءا بالمصادر الوطنية المتعلقة بالقوانين في مجال البيئة والمعاهدات الدولية المتعددة الأطراف المصادق عليها. وأشارت إلى أهم البرامج والدراسات في هذا المجال والوزارات والهياكل الإدارية المعنية.

وعرضت في الجزء الثاني رقابة دائرة المحاسبات التونسية في مجال مقاومة التصحر ، ن خلال مهمة رقابية تعلقت بالمحافظة على المياه والتربة. واستعرضت الإخلالات والنقائص في مستوى التخطيط والبرمجة والمتابعة والمحافظة على الأراضي الزراعية، وفي مستوى التحكم في مياه السيلان واستغلال منشآت المحافظة على المياه والتربة.

7-2 تولّى السيد/ دل الكوت عرض تقرير أصدره ديوان المحاسبة بالكويت في ديسمبر 2018 حول تقييم كفاءة وفاعلية اداء الجهات المعنية بمكافحة التصحر بهدف التحقق من كفاءة العمليات الرقابية والتنظيمية على الأنشطة البشرية المسببة لمشكلة التصحر، وتقييم فاعلية تنفيذ المشاريع المرتبطة بالمحافظة على البيئة البرية الطبيعية، ومخاطر عدم التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، والمشاكل والمعوقات التي تواجهها الجهات المعنية ومقترحات حلها، كما اشار التقرير إلى عدد من النتائج والتوصيات للمساهمة في تحسين اداء الجهات المعنية بالتعامل مع هذه المشكلة.

ـ استعرض السيد عادل الكوت أهم ما ورد في هذا التقرير الذي خُصّص الجزء الأول منه لتقييم كفاءة وفاعلية اداء الجهات المعنية بمكافحة التصحر وهي كل من معهد الكويت للابحاث العلمية، والهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، وبلدية الكويت، الهيئة العامة للبيئة. كما تضمن هذا الجزء تقييما لمخاطر عدم التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

وخصص الجزء الثاني من التقرير لتقييم فاعلية الخطة الإستراتيجية لقطاع البيئة فيما يتعلق بالتصحر، ن خلال تقييم كفاءة رصد ظاهرة التصحر بالخطة الإستراتيجية البيئية، وتقييم فاعلية تنفيذ مشاريع الهيئة العامة للبيئة المرتبطة بمكافحة التصحر، وتقييم كفاءة وكفاية الموارد البشرية والأجهزة الفنية بقسم التصحر.

واستعرض الجزء الثالث أهمّ النتائج والتوصيات التي انتهى إليها التقرير.

وقد تمثلت أبرز التوصيات المقدمة ضمن العروض في التالي:

1 . ضرورة قيام الدول بتفعيل اتفاقيات الأمم المتحدة ومتابعة تنفيذ كافة بنودها.
2. تكثيف جهود التوعية الإعلامية ونشر الوعي البيئي.
3 . تشجيع البحث العلمي في مجال مكافحة التصحر والزحف الصحراوي والجفاف.
4 . المسح البيئي للوقوف على الأسباب التي تؤدى إلي تدهور النظم البيئية.

5 . إلزام الشركات الصناعية بعمل الدراسات الجدوى لاستكمال البيانات الخاصة بمخلفاتها.

6 . توفير قاعدة معلوماتية واسعة عن كل ما يترتب حدوثه ويساعد في ظهورها وهذا يشمل الحصول علي معلومات عن عناصر المناخ وأيضا الحصول علي معلومات كافية عن الغطاء النباتي وحالة التربة وخواصها.

7 . تدعيم وتحديث معامل التحاليل لمواكبة جودة المياه.

8 . استحداث طرق لتثبيت الكثبان الرملية وإعاقتها عن الوصول للأراضي الزراعية؛ من خلال العمل علي التوسع في انتشار زراعة مصدات الرياح والتي لها دور رئيسي في التقليل من تأثير التصحر خاصة في الأراضي الزراعية والقريبة من التجمعات السكانية.

9 . ضرورة نشر عمليات الري الحديث وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد المعالجة في زراعة الأشجار،وصيانة المجارى المائية ميكانيكيا.

10 . التوسع في استخدامات المياه الغير تقليدية لزيادة الموارد المائية، كمياه الصرف الصحى بعد معالجتها.

11 . الاستخدام الأمثل للموارد المائية السطحية والجوفية بنظم الريّ الحديثة، مع ضرورة وجود نظم لحصاد مياه الأمطار في الزراعة المصرية، مع استغلال مياه السيول في الزراعة.

12 . مراقبة المسطحات المائية المغلقة مثل البحيرات للحفاظ على التوازن البيئي.

13 . الاهتمام بالأصول البيئية للمجارى المائية ورصد تلوثها.

14 . ضرورة ترك أساليب الزراعة التي تلحق الضرر بالبيئة، والالتزام بالأساليب المرتبطة بالتربة وتحسين بنيتها بإضافة المواد العضوية إليها وحرثها مع النباتات التي تعيش فيها، والتي تساعد على استعادة التوازن الطبيعي بين التربة والمجتمعات، مع التركيز على الزراعة الجافة التي يتم بموجبها استزراع النباتات التي تحتاج لمياه قليلة وتمتاز بشدّة مقاومتها للجفاف.

15 . العمل على زيادة المقدرة الإنتاجية للتربة، مع مراعاة صيانة خصوبتها والحدّ من تدهورها.

16 . تنظيم المراعي على وجه يجمع بين تنميتها وحمايتها في نفس الوقت، بتطويرها وتوفير الموارد المائية فيها، مع تقليل الضغط عليها بتركيز رعي حيوانات إنتاج اللحوم في مراكز ثابتة، واستخدام أسلوب الرعي المؤجل بحظر الرعي في بعض المناطق فترة زمنية كافية لإتاحة الفرصة لاسترداد الغطاء النباتي حيويته، وتشجيع تربية الإبل والحيوانات البرية لتحقيق التوازن البيئي للمراعي الطبيعية.

17 . إنشاء مزارع للإنتاج الحيواني والاعتماد علي المحاصيل العلفية الأخرى بديلاً عن المراعي الطبيعية.

18 . حماية الغابات من خلال تنظيم عمليات القطع ومكافحة الحرائق ومكافحة الآفات.
19 . استخدام مصادر الطاقة المتجددة بدلاً عن استخدام حطب الوقود مما سيساعد على المحافظة على الغطاء النباتي.

بعد النقاش والتداول اتفق أعضاء اللجنة على إقرار الأوراق البحثية كما قُدّمت وأوصت بإحالتها على الأمانة العامة لتعميمها لفائدة الأجهزة الأعضاء.

اليوم الثاني: الثلاثاء 29 يناير 2019

البند ثالثاً: عرض الإطار العام للتقرير السنوي للجنة الرقابة البيئية

تم استعراض الإطار العام للتقرير الخاص بإنجاز خطة 2016-2018، في ضوء تقرير إنجاز خطة لجنة الرقابة البيئية بالمنظمة 2016-2018 والتقرير المجمع للأوراق البحثية الذي أعدّته رئاسة اللجنة والصادر في مارس 2018.

وقد تمّ استعراض كل ما تمّ إنجازه ضمن مكونات خطة عمل اللجنة 2016-2018 من أوراق بحثية ولقاءات تدريبية ومشاركات اللجنة في مجموعات عمل الانتوساي واليوروساي وأبرز الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها ضمن الأوراق البحثية.

توصي اللجنة بتعميم التقرير على كافة الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة من خلال تولّي الأمانة العامة نشر محتواه على الموقع الإلكتروني للمنظمة.

البند 3-1:مقترح برنامج العمل لسنتي 2019 و2020

بعد المداولة بين أعضاء اللجنة تم الاتفاق على ضبط برنامج عملها لسنتي 2019 و2020 على النحو التالي:

<u>بالنسبة إلى سنة 2019:</u>

1/ ندوة حول "إجراءات المراجعة المشتركة التعاونية المعيار 5140"

كان أعضاء اللجنة قد اتفقوا خلال اجتماعهم الثاني بالقاهرة في فبراير 2018 على إنجاز مهمة رقابة تعاونية او مشتركة في المجال البيئي وان يكون موضوع المهمّة حول جودة الهواء، وقد تمّ الاتفاق خلال هذا الاجتماع على ترحيل المقترح إلى برنامج 2019 على أن يكون موضوع المهمة **"تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بالحدّ من تلوّث الهواء"**.

وتوصي اللجنة أعضاءها بإرسال تصوراتهم حول نطاق ومحاور المهمة إلى رئيس اللجنة، والتنسيق مع الأمانة العامة لإعلام الأجهزة الأعضاء بموضوع المهمة التعاونية ورصد مدى رغبتها في المشاركة في تنفيذها.

2/ تنفيذ الخطة التشغيلية حول الأولوية الإستراتيجية رقم 1 *

تعمل اللجنة على إنجاز الأنشطة المقترحة ضمن الخطة التشغيلية المتعلقة بتفعيل الأولوية الإستراتيجية رقم 1 التي تمّ تكليف لجنة الرقابة البيئية بها والخاصة بدعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، والتي تشتمل على تنظيم مسابقات في كتابة مقالات تخصّصية وتنظيم ورش ولقاءات تدريبية وعلمية ذات صلة بهذا الموضوع. (لحظ الخطة التشغيلية).

3/ تنفيذ البرنامج التدريبي حول "معايير المراجعة البيئية"

هذا البرنامج التدريبي اقترحه الجهاز المركزي للحسابات بجمهورية مصر العربية وتمّ إقراره واعتماده في اجتماع اللجنة السابق دون أن يتم تنفيذه. ويقترح ترحيله وإنجازه ضمن برنامج سنة 2019.

<u>بالنسبة إلى سنة 2020:</u>

1/ تنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بمكافحة التصحر".

2/ اقتراح تنظيم لقاءات تدريبية وعلمية وورش عمل ومسابقات لتحرير مقالات تتعلق جميعها بمكافحة التصحر والتغير المناخي.

3/ ورشة عمل حول مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي.

4/ لقاء علمي حول البيانات الضخمة (Big Data) وتأثيرها على التقارير البيئية.

وسيتم تفصيل هذه المقترحات ضمن خطة عمل سنة 2020 في إطار الاجتماع القادم للجنة.

***الخطة التشغيلية للجنة لسنة 2019:**

في إطار تنفيذ القرار 2018/252 ا مجلس التنفيذي 56 المنعقد بتونس يومي 28 و29 مارس 2018 والذي فوّض كل من رئيس المجلس والأمين العام ورؤساء اللجان بتوزيع أولويات المخطط الإستراتيجي على الهياكل المكلفة بالتنفيذ لإعداد الخطط التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للمنظمة 2018-2022 تولّى رئيس لجنة الرقابة البيئية إعداد مشروع خطة تشغيلية بخصوص الأولوية الشاملة رقم 1 المشار إليها أعلاه وقام بعرضها على أعضاء اللجنة.

وبعد التداول والنقاش اتفق أعضاء اللجنة على إقرار الخطة التشغيلية المعروضة بعد إدخال بعض التعديلات عليها وفق ما يلي:

- تشمل الخطة التشغيلية الأولويتين الفرعيتين للأولوية الشاملة رقم واحد حيث يخصص الجزء الأول من الخطة إلى الأولوية الفرعية الأولى والمتعلقة "بالتوعية بأهمية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"، ويخصص الجزء الثاني إلى الأولوية الفرعية الثانية الخاصة "بمساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن نتائج عملها".
- إضافة البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة على الأولوية الفرعية الثانية من خلال تقديم إطار الرقابة أو المراجعة البيئية ذات الصلة بالتغير المناخي وبمكافحة التصحر.

وتعهّد رئيس اللجنة بإدراج التعديلات المتفق عليها ومدّ الأمانة العامة بالنسخة النهائية من الخطة التشغيلية.

كما تمّ الاتفاق على الاكتفاء بالندوة التي ستنظمها مبادرة الانتوساي للتنمية على هامش المجلس التنفيذي 57 في مارس 2019 حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بدلا عن إقامة ورشة للقيادات العليا في الأجهزة الأعضاء للتعريف بأهمية أهداف التنمية المستدامة الرئيسية والفرعية المنبثقة عنها.

على أن يتم بعد الانتهاء من الندوة مخاطبة الأجهزة الأعضاء بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة لرصد وإحصاء عدد الأجهزة العربية التي نظمت ندوات في هذا الإطار لتوعية السلط المسؤولة في بلدانها بأهمية أهداف التنمية المستدامة وببرنامجها في هذا المجال.

- عدد الأجهزة التي أدرجت الرقابة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة ضمن مخططاتها الإستراتيجية.

- عدد الأجهزة التي قامت بتنفيذ برنامج تدريبي متكامل لتأهيل عدد من المدربين لمساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها في تحقيق الأهداف التنموية.
- عدد اللقاءات العلمية المشارك بها مع الأقاليم الأخرى للإنتوساي لاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تنفيذ مهام الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- عدد المقالات والبحوث المنشورة في مجلة الأرابوساي للتوعية بأهمية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- عدد البحوث والمقالات وأدلة العمل والتجارب الدولية والممارسات الفضلى المنشورة على الموقع الإلكتروني للمنظمة.

البند 3-2:الموقف من البرامج التدريبية

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين المنعقد بتونس يومي 28 و2018/3/29 والذي نص على تنظيم برنامج تدريبي حول "الطاقة المتجددة " بناء على المقترح المقدم من لجنة الرقابة البيئية للمنظمة والتوصية المقدمة إليه من قبل لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الثاني عشر إلى المجلس، عقد هذا اللقاء بالمملكة الأردنية الهاشمية وذلك بناء على دعوة كريمة موجهة من معالي الدكتور/ عبد خرابشه، رئيس ديوان المحاسبة، وذلك خلال الفترة من 8 إلى 2018/9/13 ، شارك فيه 18 متدربا مثلوا أجهزة الرقابة في كل من الجزائر والسعودية والمغرب وسلطنة عمان ومصر والأردن.

وكان الهدف من تنظيم اللقاء تزويد المشاركين بالمفاهيم المتعلقة بالطاقة المتجددة والإطار المؤسسي والتشريعات التي تنظم هذا القطاع وتزويدهم بالمهارات اللازمة للرقابة على الطاقة المتجددة واطلاعهم على أفضل الممارسات والتجارب في هذا المجال.

وقد أفاد المهندس ماهر القيسي أنّ اللقاء غطّى كافة المحاور المتفق عليها بالإضافة إلى عرض تجارب الأجهزة المشاركة في الموضوع. وقام بعرض التوصيات التالية:

- إيلاء موضوع الطاقة المتجددة أهمية عالية لما له من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية على فة الدول بغض النظر عن إمكانات الدول العربية ومدى توفر مصادر الطاقة من الوقود الاحفوري.
- تسهيل الإجراءات الجمركية والضريبية على معدات ومدخلات أنظمة الطاقة المتجددة.

- تطوير الخبرات المحلية والعربية في كافة المجالات الفنية والمالية والرقابية والبحثية على هذه الأنظمة.
- تشجيع الصناعات المحلية ورفدها بالخبرات والدعم اللازم لتصنيع المعدات اللازمة لهذه الأنظمة ، ليا وخصوصا (الألواح لشمسية وبطاريات تخزين الطاقة والكوابل) لتخفيض التكاليف المالية لهذه الأنظمة على الأفراد والدول.
- تكثيف عقد الدورات واللقاءات وتبادل الخبرات بين أعضاء المنظمة في هذا المجال.

توصي اللجنة بإقرار التوصيات الصادرة عن اللقاء التدريبي حول "الطاقة المتجددة ".

البند رابعاً: مناقشة ندوة حول "إجراءات المراجعة المشتركة التعاونية المعيار 5140" واقتراح مهمة رقابة تعاونية في مجالات البيئة من خطة التنمية المستدامة 2030.

تمّت مناقشة هذا البند في إطار إعداد خطة عمل اللجنة لسنة 2019 (أنظر البند 3-1).

البند خامساً: عرض مشاركة اللجنة في أعمال مجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة:

1/5: الاجتماع المنعقد في أندونسيا ضمن عمل مجموعة الانتوساي حول الرقابة البيئية يونيو 2018.

2/5: الاجتماع الأول المنعقد بالصين لأعمال البحث الخاص بالمياه يوليو 2018.

3/5:حضور الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل اليوروساي للتدقيق البيئي المنعقد بجمهورية سلوفاكيا أكتوبر 2018.

4/5: الاجتماع المنعقد في تايلاند لاستكمال أعمال البحث الخاص بالمياه 24-26 يناير 2019.

اليوم الثالث: الإربعاء 30 يناير 2019

البند سادساً: زيارة ميدانية لموقع بيئي أو منشأة بيئية

قام أعضاء اللجنة يوم الإربعاء 30 يناير 2019 بزيارة للحديقة الوطنية بإشكل وهي إحدى المحميات الطبيعية في تونس. تاسست الحديقة سنة 1980، وتقع في ولاية بنزرت على بعد 70 كلم شمال شرقي

ونس العاصمة وعلى مسافة 25 كلم جنوب غربي بنزرت. تبلغ مساحتها 12.600 هكتار تتوزع بين البحيرة (8.500 هكتار) والجبل (1.360 هكتار) والسباخ (2.740 هكتار). وتحوي هذه الحديقة 600 نوع من النباتات، و200 ألف إلى 300 ألف من الطيور المائية تنتمي إلى 180 نوعٍ مختلف.

وقع ترسيم المحمية بقائمة "محميات الكائنات الحية ومحيطها"، وبالتالي فهي توجد على قائمة التراث الدولي الطبيعي والثقافي لليونسكو منذ 1991. وهي الموقع الطبيعي الوحيد في العالم، المرسّم بالاتفاقيات الدولية الثلاث لحماية الطبيعة، وهي:

- اتفاقية "رمسار" حول المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية.
- اتفاقية "التراث العالمي لليونسكو."
- اتفاقية "الإنسان والمحيط الحيوي" (اليونسكو).

وقد تمّ استقبال أعضاء اللجنة من قبل القائمين على مركز الاستقبال البيئي الموجود داخل المحمية واستمعوا إلى عرض حول المحمية وأهمّ إنجازات المركز في المحافظة على الموقع البيئي والكائنات الطبيعية الموجودة فيه وكيفية تنظيم صيد الأسماك بالبحيرة الموجودة داخل محمية إشكل والرعي داخل المنطقة والمحافظة على الطيور المهاجرة.

اليوم الرابع: الخميس 31 يناير 2019

البند سابعاً: عرض تقديمي عن تجارب الأعضاء في التدقيق البيئي لموضوع من خارج خطة عمل اللجنة

1/7 تولّى الأستاذ/ عامر عبد الصاحب عنتيك ممثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي تقديم ض حول سياسة دولة العراق في مكافحة وعلاج الإدمان من خلال نتائج عمل أحد فرق التدقيق قام بإجراء أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على سياسة الدولة في مكافحة وعلاج الإدمان شمل أنواع الإدمان المتعلقة بالمخدرات المحظورة والمشروبات الكحولية والتدخين غير المحظور.

وأوضح المتدخل خطورة المخدرات في كونها تواجه شريحة الشباب في المجتمع وأثرها في تدمير الطاقات البشرية وما يترتب من آثار (اقتصادية، اجتماعية، صحية، تربوية) حيث أشارت الدراسات إلى انّ العراق كان من الدول الخالية من المخدرات في السنوات السابقة ولكن في ظل الحروب والأزمات والأحداث التي مرّ بها العراق وسلبيات الانفتاح الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية أدّى إلى انتشار هذه الآفة.

وبيّن نطاق عمل التقويم والجهات والهياكل الإدارية المعنية بمكافحة الإدمان والهدف من التقويم، حيث شملت المهمة تقويم سياسة الدولة في معالجة الإدمان ومن ذلك تدقيق البرامج المعدّة من قبل وزارة الصحة والبيئة للسيطرة والحدّ من انتشار المخدرات والنظر في مدى تحقيق التعاون وتظافر الجهود لأصحاب القرار والتعاون بين الوزارات المعنية التشريعية منها والتنفيذية لمواجهة ومكافحة خطر المخدرات.
كما تمّ استعراض منهجية عملية التقويم وتحليل المخاطر ونتائج عملية التقويم وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات التي انتهت إليها عملية التقويم.

2/7 تولّى الأستاذ بدر بن راشد الذهلي ممثل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة العماني تقديم رض تقرير حول الإنبعاثات البيئية الصادرة من المناطق الصناعية مبيّنا أنّها من أهم العوامل المؤثرة على الإنسان والحياة الفطرية والموارد الطبيعية، وهي المواد الصلبة او السائلة أو الغازية أو الأدخنة أو الأبخرة او الروائح او الضوضاء أو الإشعاع أو الحرارة أو الاهتزازات وكل ما يؤدي بطريقة مباشرة او غير مباشرة إلى التغيير أو الإفساد في خواص البيئة أو نوعيتها بإدخال اي من المواد أو العوامل الملوثة بطريقة مباشرة او غير مباشرة ينتج عنه خطر على حة الإنسان أو الحياة الفطرية أو ضرر على النظم البيئية مما يجعلها غير صالحة للاستعمال في الأغراض المخصصة لها.
وأبرز الهدف من المهمة والمتمثل في تقييم الية المراقبة البيئية على الانبعاثات الصادرة من المناطق الصناعية، وأوجه تعزيز تلك لآلية. وكذلك أهمّية تنفيذ المهمّة إذ توجد العديد من المناطق الصناعية في معظم محافظات السلطنة، وأهمية الوقوف على الرقابة عليها في ظل توسع الأنشطة الصناعية.

واستعرض في الختام أهم النتائج والتوصيات التي تمّ التوصل إليها بالتقرير.

3/7 استعرض الدكتور/ محمد أبو زيد ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية تجربة جهاز بلاده في مجال المراجعة البيئية، قدّم فيه تعريفا للصناعات الكيماوية وللشركة محلّ المراجعة ونشاطها وهي شركة لصناعة الأسمدة الكيماوية ومنتجاتها مع وصف مختصر للعملية الإنتاجية بها.

وبيّن دور الجهاز في مراجعة وتقييم الأثر البيئي لنشاط الشركة وتطبيق رقابة الالتزام، وفي تحليل العمليات وتحديد وتقييم العوامل البيئية ذات الأثر البيئي بالشركة.

واستعرض ملاحظات الجهاز وتوصياته للشركة في مجال الالتزام بالاشتراطات البيئية والمسئولية الاجتماعية واستخدام النظام التكاليفي الذي يناسب نشاطها، حيث التزمت الشركة بتنفيذ توصيات

الجهاز من خلال قيامها بمجموعة من المشروعات البيئية ،ضلا عن تقدمها ، خطة توفيق أوضاع متكاملة لجهاز شئون البيئة بغرض خفض أحمال الإنبعاثات الصادرة من المصانع.

4/7 قدّمت الأستاذة شريفة قويدر ممثلة دائرة المحاسبات التونسية التجربة التونسية في مجال مقاومة التلوث البيئي من خلال تقديم المهمة الرقابية التي قامت بها محكمة المحاسبات على مشروع تبرورة للنظر في كيفية إزالة الكميات الكبيرة من النفايات التي خلّفها مصنع إنتاج الحامض الفسفوري طيلة فترة 30 سنة من نشاطه والتي لفظ خلالها كميات ضخمة من الفسفوجيبس ووقع تصريفها مباشرة على السواحل الشمالية لمدينة صفاقس على مساحة 50 هك و90 هك في البحر. ويهدف المشروع إلى تطهير السواحل المتضررة وتحويلها على أقطاب عمرانية جديدة.
وشابت إنجاز المشروع صعوبات تمثلت في ضعف الإطار التشريعي والمؤسساتي ، عدم وضوح السياسة البيئية بالجهة المعنية وضعف هياكل القيادة والدعم والمساندة وقلة الموارد البشرية والمالية ممّا أثّر على آجال تنفيذ المشروع وعدم الالتزام بالمعايير الفنية وتفويت إمكانية تفعيل الضمانات المالية والتعاقدية وعيوب في إنجاز المشروع وارتفاع تكلفته وعدم فاعليته في ديمومة المحافظة على المناطق التي تمّ إنجاز الأشغال بها.

5/7 استعرض المهندس ماهر القيسي ممثل ديوان المحاسبة بالمملكة الهاشمية الأردنية ملخصا لتقرير حول تقييم إدارة فاقد مياه الشرب في محافظة العاصمة للفترة وشمل وزارة المياه والري.

وانتهى التقرير إلى وجود مخالفات رئيسية شمل أهمها الإطار التشريعي، والإطار التنظيمي، والإطار الفني لطريقة احتساب نسبة فاقد مياه الشرب والإجراءات المتعلقة في الحدّ من الاستعمالات غير المشروعة، والإجراءات المتعلقة في إعادة تأهيل وصيانة شبكات مياه الشرب، والإجراءات المتعلقة بتحسين دقة الفوترة (أجهزة القراءة والعدادات).
كما استعرض أهمّ التوصيات التي انتهى إليها التقرير ويذكر منها:

- ✓ التأكيد على أهمية إعداد إستراتيجية متكاملة لتخفيض نسبة الفاقد المائي ومعالجة كافة مسبباته.
- ✓ الالتزام بوضع قيم معيارية وقيم مستهدفة لكافة عناصر خطط عمل تخفيض نسبة الفاقد المائي وتحديد آلية تنفيذها على مدار سنوات الخطة.
- ✓ تعميم تنفيذ كافة النشاطات الرئيسة المعتمدة لتحديد نسبة الفاقد المائي بشكل دقيق في جميع مناطق التوزيع.

5/7 وتقدّم الأستاذ عادل الكوت رئيس اللجنة وممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت ،بمداخلة حول كيفية تفعيل تقرير لجنة الرقابة البيئية والاستفادة منها على الوجه الأمثل حتى لا تبقى الأوراق البحثية والعروض ومنتجات اللجنة حبرا على ورق دون أن تستفيد منها الأجهزة الأعضاء في تنفيذ مهام المراجعة البيئية.

وبعد النقاش والتداول بين الأعضاء أوصت اللجنة بما يلي:

- **التنسيق مع الأمانة لتخصيص وقت لرئيس اللجنة على هامش الندوة التي ستقام في إطار اجتماع المجلس التنفيذي المقبل الذي سينعقد في مارس 2019 لعرض أهمّ إنجازات اللجنة خلال الفترة 2016-2018 وعرض تصورات اللجنة ومرئياتها في مجال الاستفادة من نتائج أعمالها ومن المنتجات التي تمّ إقرارها من تقارير وأوراق بحثية وأدلة إجراءات ومقالات علمية وغيرها.**
- **في ظلّ توجه الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة توصي اللجنة بتفعيل التقرير الإقليمي حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.**
- **الاستفادة من محتوى تقرير الإنجاز والتقرير المجمع لأوراق البحثية التي قامت بإعداده رئاسة لجنة الرقابة البيئية للفترة 2016-2018.**
- **التوعية بأهمّية مخرجات عمل اللجنة وأوجه الاستفادة منها بإعداد خطة لهذا الغرض.**
- **التقدم باقتراح من أجل ضبط مواعيد انعقاد اجتماعات لجنة الرقابة البيئية قبل موعد اجتماعات لجنة تنمية القدرات المؤسسية حتى تتمكن اللجنة الأولى من تقديم مقترحاتها الخاصة باللقاءات التدريبية والعلمية في مجال البيئة والتنمية المستدامة قبل إقرار خطة التدريب والبحث العلمي السنوية من قبل اللجنة الثانية.**

البند ثامناً: موقف تطوير الصفحة الالكترونية للجنة ضمن موقع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

أفاد ممثل الأمانة العامة بأنّ الأعمال جارية لتأهيل موقع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية المحاسبة على الواب بشكل عام واقترحت الأمانة العامة لذلك الخطوات التالية:

- معاينة ودراسة الموقع على وضعيته الحالية.
- ضبط الحاجيات الخاصة بتطوير وملاءمة الموقع لحاجيات المنظمة ومختلف لجانها.
- تحديث البيانات القديمة.
- تفعيل الصفحات غير المفعلة.
- تفعيل الصفحات باللغة الإنجليزية.

وقد تمّ الاتفاق على أن تواصل رئاسة اللجنة بعد أن تمّ الانتهاء من تنفيذ خطة عمل اللجنة للفترة 2016-2018 مدّ الأمانة العامة بأوراق العمل والأوراق البحثية لنشرها بموقع المنظمة على الواب.

البند تاسعاً: ما يستجدّ من أعمال

قدّمت الأمانة العامة لأعضاء لجنة تنمية الرقابة البيئية خلال هذا الاجتماع عرضا حول التقرير الإقليمي حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وقد أشار ممثل الأمانة العامة في هذا الإطار، إلى تواصل تجميع الردود على الاستبيانات إلى نهاية شهر أغسطس/ آب من سنة 2018 لضمان أكبر تمثيلية ممكنة للعيّنة ولمخرجات واستنتاجات أدق وأقرب لواقع المنظمة، وبلغ العدد النهائي للأجهزة المشاركة 13 جهازا. وتمّ على إثرها تحليل البيانات وإعداد مشروع التقرير الجهوي وتعميمه على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة بتاريخ 5 ديسمبر 2018 لإبداء الرأي حول فحوى التقرير، وتلقت الأمانة العامة للأرابوساي 8 ردود من أجهزة كلّ من فلسطين والبحرين والكويت وقطر والعراق ومصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة تمّت دراستها وأخذها بعين الاعتبار متى أمكن ذلك.

وأفضى تحليل البيانات إلى توزيع الأجهزة الأعضاء حسب تقدّمها في الرقابة على تنفيذ أجندة 2030 إلى ثلاث مجموعات تتطلب كل منها تدخلا موجّها من طرف المنظمة في إطار الدعم والمساندة. واختصّت المجموعة الأولى على التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 (المقاربة الأولى من الأولوية الشاملة المذكورة أعلاه) في ما ركّزت المجموعة الثانية على تقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (المقاربة الثانية)، وقد تولّت المجموعة الثالثة عديد الإجراءات العملية في إطار تحقيق هدف التنمية المستدامة عدد 16 وتعزيز الشفافية والمساءلة للجهاز (المقاربتين الثالثة والرابعة).

وأكد ممثل الأمانة العامة على أنّ عرض التقرير على لجنة الرقابة البيئية يأتي في سياق كونها اللجنة المكلفة بتنفيذ الأولوية الأولى للمخطط الاستراتيجي للمنظمة 2018-2022 المتعلقة "بدعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة" وذلك بهدف الاطلاع واقتراح ما تراه من برامج يمكن أن تتضمنها خطة العمل المزمع إعدادها بالتنسيق مع لجنة دعم القدرات والأمانة العامة لمساندة الأجهزة الأعضاء.

واقترحت الأمانة العامة اعتماد هذا التوزيع لإرساء برامج عمل ملائمة لكل مجموعة من الأجهزة حسب احتياجاتها. وبصفة عامة تتّجه التوصية في هذا الإطار إلى العمل على إرساء مجتمع ممارسة يعنى بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة داخل المنظمة وتعميم المعلومات والتقارير حول الموضوع، بالإضافة إلى برمجة ملتقيات والتوعية بأهمية هذه الرقابة، وتنظيم دورات تدريبية واستثمار مخرجات الدورات التي سبق إجراؤها، وإعداد وترجمة أدلة متعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وحثّ المنظمة على تيسير الرقابات التعاونية بين الأجهزة الأعضاء في هذا المجال.

بعد التداول والتشاور أوصت اللجنة بالأخذ بعين الاعتبار المقترحات والتوصيات الواردة بالتقرير ضمن الخطة التشغيلية الخاصة بتنفيذ الأولوية الاستراتيجية الأولى المتعلقة بدعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وكذلك ضمن خطط عمل اللجنة للسنوات القادمة.

البند عاشراً: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم:

- سوف يتم تحديد مكان موعد الاجتماع القادم لاحقا.

البند إحدى عشر: التصديق على محضر الاجتماع:

- قام الأعضاء بالتصديق على محضر الاجتماع.

التصديق على محضر الاجتماع

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة	
- السيد/ عادل حسين الكوت	مدير (رئيس لجنة الرقابة البيئية)
الجمهورية التونسية/ دائرة المحاسبات	
- السيدة/ شريفة قويدر	(قاضية - رئيسة غرفة)
المملكة الأردنية الهاشمية/ ديوان المحاسبة	
- السيد/ ماهر القيسي	(مهندس رئيسي)
- السيد/ حسّان أبو هلالة	رئيس مراقبة
جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي	
- السيد/ رافل ياسين خضر	مدير عام
- السيد/ عامر عبد الصاحب عنتيك	رئيس مهندسين زراعيين أقدم
سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	
- الفاضل/ بدر بن راشد بن سيف الذهلي	مدير دائرة الرقابة على قطاع الشؤون المالية والاقتصادية والبنية الأساسية
- الفاضل/ ذهل بن ناصر بن محمد النيهاني	*مدير دائرة الرقابة على قطاع البنية الأساسية*
الجمهورية الإسلامية الموريتانية / محكمة المحاسبات	
- السيد/ اللا ولد محمد عمر	أمين عام المحكمة
جمهورية مصر / الجهاز المركزي للمحاسبات	
- السيد/ د. أسامة مصطفى السيد مطر	وكيل وزارة
- السيد/ د. محمد السيد أبو زيد	مدير عام
الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة	
- السيد/ فيصل حسين ماني	ممثل الأمانة

الاجتماع التنسيقي الأول لتنفيذ مهمة رقابية تعاونية للمنظمة العربية (الأرابوساي) حول موضوع "تقييم كفاءة وفاعلية الجهات المعنية لإدارة النفايات الصلبة"

خلال الفترة من 16-2018/12/20

في مبنى ديوان المحاسبة – قاعة الاجتماعات (الدور الأرضي)

بيان بأسماء الأجهزة الرقابية العليا المشاركة في الاجتماع التنسيقي الأول

العدد	اسم الجهاز	فريق العمل	المسمى الوظيفي	الصفة	التوقيع
1	ديوان المحاسبة بدولة الكويت	السيد/ طلال جاسم السنان	كبير مدققين	رئيس الفريق	
		السيدة/ عائشة عبدالله الكندري	كبير مدققين	ممثل الديوان في لجنة اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ	
		السيدة/ روان يوسف النصف	مدقق مشارك	عضو بالفريق	
2	ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين	السيد/ عبد الله يعقوب أحمد كرسوع	رئيس قسم	ممثل الجهاز في المهمة الرقابية التعاونية	
3	ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان	السيدة/ آمنة الصديق عبد الرحيم	رئيس قسم	عضو بالفريق	
4	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	السيد/عبدالله بن صالح الجديدي	مراقب	رئيس الفريق	
5	الأمانة العامة	السيد/ فيصل ماني	ممثل الأمانة العامة		